

## مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

### معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

#### التقرير الوطني المقدم من نيوزيلندا

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالإجراء ٢٠ من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وتنص الخطة على قيام الدول الأطراف بتقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ خطة العمل وتنفيذ الفقرة ٤ (ج) من المادة السادسة من مقرر عام ١٩٩٥ المعنون "مبادئ وأهداف منع الانتشار ونزع السلاح النوويين"، وعن الخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، مع الإشارة أيضاً إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ (الإجراء ٢٠). وفي مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، سلّمت الدول الأطراف بأن نزع السلاح النووي وإحلال السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية يستلزم انفتاحاً وتعاوناً. وأكدت الدول الأطراف أهمية تعزيز الثقة من خلال زيادة الشفافية والتحقق الفعال.

٢ - وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، أُنْفِقَ على عدد من الإجراءات المتعلقة بالشفافية. فبموجب الإجراء ٢ التزمت كافة الدول الأطراف بتطبيق مبادئ اللارجعة وقابلية التحقق والشفافية في ما يتعلق بتنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة. وبموجب الإجراء ٥ التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتعجيل بإحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات المفضية إلى نزع السلاح النووي، ودعيت إلى العمل بسرعة من أجل تحقيق جملة أهداف منها "مواصلة تعزيز الشفافية وتوطيد الثقة المتبادلة"، وإلى تقديم تقارير بشأن التعهدات الواردة في تلك الخطوة الإجرائية. وبموجب الإجراء ١٩، اتفقت جميع الدول على



أهمية دعم التعاون بين الحكومات والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني بهدف بناء الثقة وتوخي الشفافية وتطوير قدرات التحقق بكفاءة فيما يتصل بنزع السلاح النووي. وكإجراء لبناء الثقة في إطار الإجراء ٢١، حُث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق على شكل موحد للتقارير وعلى تحديد الفترة الزمنية الملائمة الفاصلة بين التقرير والذي يليه، وذلك لأغراض توفير المعلومات الموحدة طوعاً دون المساس بالأمن القومي.

٣ - وتؤيد نيوزيلندا بقوة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأركانها الثلاثة. ونحن حريصون على تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، ونواصل تشجيع الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

٤ - وتتعامل نيوزيلندا بجدية بالغة مع الواجبات المنصوص عليها في المادة السادسة والالتزامات المتفق عليها في مؤتمرات الاستعراض اللاحقة، ولا سيما المقرر المعنون "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين" الذي اعتمدته مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥، والخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، وخطة العمل المقررة لترع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. فهذه كلها تمثل جزءاً لا يتجزأ من نظام المعاهدة. وتطرح خطة عمل عام ٢٠١٠ مخططاً للعمل في الأجل القصير. وما زالت نيوزيلندا تغتنم كل فرصة لحث جميع الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بالكامل.

٥ - وترى نيوزيلندا أن الشفافية مبدأ ينبغي أن تلتزم به جميع الدول، الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية على السواء، لأنها تساعد على تعزيز الامتثال للالتزامات التعاھدية. فكلما أصبح ما تفعله الدول لتنفيذ التزاماتها التعاھدية معروفاً، ارتفع مستوى الثقة الدولية في نظام المعاهدة. ومن هذا المنطلق، دأبت نيوزيلندا على تقديم تقارير بشأن الشفافية منذ مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، وستواصل القيام بذلك في ضوء الإجراء ٢٠.

٦ - ونيوزيلندا عضو فعال في ائتلاف البرنامج الجديد<sup>(١)</sup> الذي يدعو إلى نزع السلاح النووي. ويشترك أعضاء الائتلاف في تقديم قرار سنوي من قرارات الجمعية العامة بعنوان "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بترع السلاح النووي". وقد أكدت الجمعية في قرارها ٣٧/٦٩ أهمية الدور المحوري للمعاهدة وطبيعتها الملزمة في

(١) أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا ومصر والمكسيك ونيوزيلندا.

جميع الأوقات وفي جميع الظروف. وسعت أيضاً إلى إبراز أهمية الإجراءات العملية ذات الصلة في خطة عمل عام ٢٠١٠، وأهابت بالدول أن تقيّد تقييداً تاماً بالالتزامات التي تعهدت بها. ومن هذا المنطلق، أهاب القرار ٣٧/٦٩. بمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ إيلاء الاهتمام الواجب، في القرارات وإجراءات المتابعة التي يتخذها، لمقتضيات الواجب الإنساني، والاتفاق على مجموعة إضافية من التدابير تستند إلى الالتزامات المتعهد بها والإجراءات المتفق عليها، كما حثّ الدول الأطراف في المعاهدة على أن تقوم، أثناء مؤتمر استعراض المعاهدة، باستكشاف الخيارات المتاحة لوضع التدابير الفعالة المتوخاة والمطلوبة في المادة السادسة من المعاهدة.

٧ - وبالإضافة إلى الورقات السبع<sup>(٧)</sup> التي قدمها ائتلاف البرنامج الجديد إلى اجتماعات اللجنة التحضيرية الثلاثة في دورة الاستعراض الحالية، يسر نيوزيلندا أن تعلن اشتراكها في ورقتي العمل اللتين قدمهما التحالف إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ ذاته وهما: ورقة عمل لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ المادة السادسة (NPT/CONF.2015/WP.9)، وورقة عمل لاقتراح مجموعة من التوصيات بشأن مسائل نزع السلاح النووي (NPT/CONF.2015/WP.8). وتطلع نيوزيلندا، بوصفها عضواً في ائتلاف البرنامج الجديد ومنسقة الحالي، إلى مواصلة البناء على هاتين الورقتين في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

٨ - ويسر نيوزيلندا أن تعمل مع السويد وسويسرا وشيلي وماليزيا ونيجيريا (أعضاء مجموعة إلغاء حالة التأهب) للدعوة إلى اتخاذ إجراءات لتخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية. وقد دعت الجمعية العامة، باعتمادها آخر قرار تقدمت به المجموعة عام ٢٠١٤ (القرار ٤٢/٦٩)، إلى اتخاذ مزيد من الخطوات العملية من أجل تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية، بهدف كفالة إلغاء حالة الاستعداد القصوى فيما يتعلق بجميع الأسلحة النووية، كما أعربت عن تطلعها إلى المضي قدماً في معالجة هذه المسألة أثناء مؤتمر لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى الورقة المقدمة في دورة اللجنة التحضيرية عام ٢٠١٤ (NPT/CONF.2015/PC.III/WP.24)، ستقدّم مجموعة إلغاء حالة التأهب ورقة لتسليط الضوء على أهمية إلغاء حالة التأهب وتقديم

(٢) انظر NPT/CONF.2015/PC.III/WP.18 (عن التدابير الفعالة)؛ و NPT/CONF.2015/PC.III/WP.19 (عن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية)؛ و NPT/CONF.2015/PC.III/WP.25 و NPT/CONF.2015/PC.II/WP.27 و NPT/CONF.2015/PC.I/WP.29 (عن نزع السلاح النووي)؛ و NPT/CONF.2015/PC.II/WP.26 (عن الشفافية)؛ و NPT/CONF.2015/PC.I/WP.30 (عن التحقق).

توصيات بشأن هذه المسألة لكي ينظر فيها مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥. وتظل نيوزيلندا ملتزمة بتحقيق تقدم في هذا المجال كجزء من نهج كلي لترع السلاح النووي.

٩ - وأعرب مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ عن بالغ قلقه إزاء الآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية. وما برحت نيوزيلندا تؤيد بشدة الجهود المبذولة منذ ذلك الحين لإذكاء الوعي بهذا العنصر المركزي من النقاش حول نزع الأسلحة النووية. وحضرت نيوزيلندا المؤتمرات الدولية الثلاثة التي عُقدت في المكسيك والنرويج والنمسا، وشاركت فيها مشاركة فعالة، بغرض التوصل إلى فهم أفضل لطابع وخطورة الآثار المترتبة في الحالة الإنسانية على استعمال الأسلحة النووية بأي شكل من الأشكال، سواء عن قصد أو غير قصد. وأيدت نيوزيلندا البيانات المطروحة بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية في جميع الدورات الثلاث للجنة التحضيرية لعام ٢٠١٥، وقامت أيضاً بتنسيق بيان مشترك باسم ١٥٥ دولة وشاركت في الإدلاء به في اجتماع للجنة الأولى عُقد أثناء الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة في عام ٢٠١٤. وخلص البيان إلى أن السبيل الوحيد لضمان عدم استعمال الأسلحة النووية مرة أخرى على الإطلاق هو إزالتها بشكل كامل، بسبل منها تنفيذ المعاهدة تنفيذاً كاملاً.

١٠ - وما زالت نيوزيلندا تؤيد بشدة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد انضمت نيوزيلندا إلى البيان الوزاري المشترك بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي اعتمد في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ومن دواعي سرور نيوزيلندا أن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ أعاد التأكيد على الدور الأساسي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في إطار نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وعلى الأهمية البالغة لبدء نفاذ تلك المعاهدة. وتقدم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مساهمة مهمة في منع انتشار الأسلحة النووية، وتقييد التحسين النوعي للأسلحة النووية الموجودة حالياً، وإنهاء استحداث أنواع جديدة متطورة من هذه الأسلحة. ويسر نيوزيلندا أن تكون أحد المشاركين الرئيسيين، مع أستراليا والمكسيك، في تقديم قرار متكرر تتخذه الجمعية العامة بشأن معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية، الذي اعترفت فيه الجمعية بالمعاهدة بوصفها صكاً أساسياً في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين<sup>(٣)</sup>.

١١ - وتؤيد نيوزيلندا بقوة أهداف ومقاصد معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية، وهي تحث جميع الدول على الامتناع عن إجراء اختبارات على أي أجهزة نووية، ريثما تدخل

(٣) انظر، على سبيل المثال، القرار رقم ٨١/٦٩.

المعاهدة حيز النفاذ. وقد أدانت نيوزيلندا علناً التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، و ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، و ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، والتي كشفها نظام التحقق التابع للمعاهدة. فهذه التجارب تنتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

١٢ - وتشعر نيوزيلندا بخيبة أمل عميقة أن المحاولات المستمرة لتحديد برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح لم يكتب لها النجاح. ولذلك فإن نيوزيلندا، التي ستتولى في آب/أغسطس عام ٢٠١٥ رئاسة مؤتمر نزع السلاح ومدتها شهر، والتي تؤدي دوراً بناءً بوصفها جزءاً من مبادرة الستة (أي بوصفها أحد الرؤساء الستة للدورة السنوية)، تؤيد جميع الجهود المبذولة لتجاوز الجمود الحالي حتي يتسنى الشروع في العمل الموضوعي في المؤتمر دون مزيد من التأخير. ومن دواعي قلق نيوزيلندا أن المؤتمر عاجز عن الوفاء بدوره في دفع جهود نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وتؤيد نيوزيلندا التذكير بإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق من تنفيذها بفعالية على الصعيد الدولي تتناول المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، يتجسد فيها هدفا نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على السواء.

١٣ - ونيوزيلندا من المدافعين بقوة عن دور المناطق الخالية من الأسلحة النووية في المساهمة في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وتعمل نيوزيلندا، بوصفها طرفاً كاملاً في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ لعام ١٩٨٥ (معاهدة راروتونغا)، على تشجيع قدر أكبر من التعاون فيما بين الدول التي تنتمي إلى مناطق خالية من الأسلحة النووية. وسنشارك بنشاط في المؤتمر الثالث للدول الأطراف والدول الموقعة على معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومنغوليا في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وسنشارك في هيئة مكتب ذلك المؤتمر.

١٤ - وفي عام ٢٠١٢، قدمت البرازيل ونيوزيلندا مشروع قرار معنون "المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة"، واعتمدته الجمعية العامة (القرار ٣٥/٦٩). واعترف هذا القرار بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يساهم في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية ورحب بأن جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة قد أنشئت الآن بالفعل. وقد أهاب أيضاً بالدول الحائزة للأسلحة النووية أن تسحب أي تحفظات أو إعلانات تفسيرية تتنافى مع هدف معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومقصدها.

١٥ - ورحبت نيوزيلندا بقيام مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بإعادة تأكيد القرار الذي اتخذته مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وبالاتفاق على عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومن المؤسف أن المؤتمر لم يُعقد بعد، ومازلنا ندعو المنظمين والجهة الميسرة ودول المنطقة إلى بذل كل جهد ممكن لعقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

١٦ - ونيوزيلندا عضو نشط في مجموعة فيينا للدول العشر<sup>(٤)</sup> التي تُعدُّ ورقات عمل لمؤتمر استعراض المعاهدة بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والسلامة النووية، والأمن النووي، والضمانات النووية، وضوابط التصدير، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويسرُّنا أن ندعم الورقة المشتركة والتوصيات التي قدمتها مجموعة فيينا للدول العشر لكي ينظر فيها مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥.

١٧ - وتمتثل نيوزيلندا امتثالاً كاملاً لالتزاماتها وفقاً لنص المادة الثانية. وقد أُدرجت التزامات البلد بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في قانون نيوزيلندا المتعلق بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية ونزع السلاح وتحديد الأسلحة لعام ١٩٨٧. وقد أعرب البلد في مختلف المحافل، بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن القلق بشأن امتثال الدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة.

١٨ - وقد دخل اتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمه البلد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيز النفاذ في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٧٢، وأُبرم البروتوكول الإضافي الخاص بالبلد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، سُررنا بالتوقيع على بروتوكول الكميات الصغيرة المعدّل الملحق باتفاق الضمانات ذاك. وحيث إن نيوزيلندا لا تملك أية أسلحة نووية، ولا تولّد الطاقة النووية، ولا تملك أية مفاعلات نووية، ولا تنتج اليورانيوم أو أية مواد أخرى ذات صلة، فلا يخضع سوى قدر ضئيل جداً من أنشطتها للضمانات. وما زال تقييم الوكالة لنيوزيلندا أنها تمتثل امتثالاً تاماً لجميع التزاماتها بشأن الضمانات.

١٩ - وتؤيد نيوزيلندا بقوة إيجاد نظام معزز لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفه أحد المكونات الأساسية للنظام العالمي لعدم الانتشار. وتحقق الوكالة، من خلال الضمانات، مما يرد من تأكيدات بوفاء الدول بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما توفر الآلية التي تبرهن بها الدول على هذا الامتثال. وسيؤدي التطبيق العالمي للنظام المتكامل للضمانات، بما في ذلك البروتوكول الإضافي، إلى تعزيز الأمن الجماعي،

(٤) أستراليا وأيرلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وكندا والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهنغاريا وهولندا.

وتدعو نيوزيلندا الدول التي لم تبرم بعد هذه الاتفاقات إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وتواصل نيوزيلندا بحثها عن الفرص المتاحة لتعزيز تطبيق الضمانات النووية، ومن دواعي سرورها أنها انضمت إلى شبكة ضمانات آسيا والمحيط الهادئ في نيسان/أبريل ٢٠١٤ تحقيقاً لهذه الغاية. وتدعم نيوزيلندا أيضاً الجهود التي تبذلها الوكالة لوضع مفهوم مستوى الدولة كوسيلة لزيادة كفاءة وفعالية نظام الضمانات.

٢٠ - وتطبق نيوزيلندا ضوابط تصدير على المواد والسلع ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن استخدامها في أي من برامج الأسلحة النووية. وتداوم الحكومة على جهود التعاون وتبادل المعلومات فيما بين الوكالات الحكومية المعنية العاملة في مجال الرقابة على الصادرات، وما زالت تقوم بأنشطة للتوعية في هذا المجال محلياً ودولياً. ومن شأن الاستعراض الحالي لقانون الجمارك والمقترح المطروح بتطبيق ضوابط على السمسرة أن يؤدي إلى زيادة تعزيز النظام القائم. ونحن نعمل بنشاط على تعزيز التدابير الدولية وتنسيقها مع سائر الأعضاء في مجموعة موردي المواد النووية ومع لجنة زانغر، التي انضمت إليها نيوزيلندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٢١ - وتؤكد نيوزيلندا مجدداً حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية وفقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة من الاتفاقية، ويسعدنا أن تستمر في دعمها لمبادرة الاستخدامات السلمية التي أطلقتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وما زالت ترى أن الضمانات والسلامة والأمن وإدارة النفايات ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من تطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وما زالت نيوزيلندا تشارك بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السلامة والأمن النوويين، في محافل منها مؤتمر قمة الأمن النووي ومن خلال تمويلها صندوق الأمن النووي التابع للوكالة. وتؤيد نيوزيلندا تعزيز دور الوكالة في حفظ الأمن النووي، وتتطلع إلى المشاركة في مؤتمر الأمن النووي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ومن المقرر أيضاً أن تستضيف نيوزيلندا محفلاً للمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بهدف تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية المبذولة لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد المتصلة بها.

٢٢ - وتواصل نيوزيلندا العمل بنشاط، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومحافل أخرى ذات صلة، لتعزيز النقل الآمن للمواد المشعة. ونيوزيلندا مهتمة بكفالة اعتماد الجهات الناقلة للمواد المشعة وتطبيقها لأعلى المستويات الممكنة لمعايير الأمان، وبتلقي الدول الساحلية وغيرها من الدول المعنية إخطاراً مسبقاً بالشحنات، وتوافر ترتيبات كافية للمساءلة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، كان من دواعي سرور نيوزيلندا أنها اتفقت، مع عدد

من الدول الساحلية والدول الشاحنة في الوكالة، على المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات الطوعية بشأن الاتصالات لتطبيقها على بعض شحنات المواد المشعة. وتتطلع نيوزيلندا أيضاً إلى المشاركة في تدريب محاكاة لاختبار المبادئ التوجيهية في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٢٣ - وما زالت نيوزيلندا ملتزمة بالجهود المبذولة لتشجيع أنشطة التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وتكفل مؤسسة برلمانيون من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح (www.pnnd.org) إعلام البرلمانيين في نيوزيلندا أولاً بأول بالقضايا والمبادرات الدولية في مجال نزع السلاح النووي من خلال موافاتهم بآخر المستجدات في هذا الشأن، ومن خلال المناسبات المعقودة في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي، والاجتماعات المعقودة في مباني البرلمان. وتقدم وزارة الخارجية إحاطات منتظمة إلى المنظمات غير الحكومية، وتضم مشاركين من منظمات غير حكومية إلى الوفود المشاركة في مؤتمرات استعراض معاهدة.

٢٤ - ولدى الحكومة صندوقان لدعم مجموعة واسعة من أنشطة التثقيف في مجال نزع السلاح وإحلال السلام. ويساعد صندوق تنفيذ برامج الأمم المتحدة للتثقيف في مجال نزع السلاح في تمويل جماعات المواطنين لتنفيذ التوصيات الواردة في دراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ويمول صندوق التثقيف في مجال السلام ونزع السلاح بانتظام منحاً دراسية لدرجتي الماجستير والدكتوراه لإجراء بحوث متعلقة بمسائل نزع السلاح. ومن بين المشاريع الأخرى المضطلع بها إنشاء مدن للسلام؛ وإقامة معارض؛ وتدريب متدربين داخليين؛ وإنشاء مكتبات السلام؛ وإنتاج مواد تعليمية للمدارس والصحفيين وطلاب الجامعات؛ وترتيب زيارات لكبار الخبراء في مجال نزع السلاح مثل ممثل الأمم المتحدة السامي لشؤون نزع السلاح والأمن العام المساعد السابق للأمم المتحدة.

٢٥ - وإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من مبادرات المجتمع المدني تعزز التثقيف بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وتُعقد أثناء أسبوع السلام في آب/أغسطس مناسبات لإحياء ذكرى التفجيرات النووية في هيروشيما وناغازاكي في جميع المدارس وبعض المدن. وتقدم مؤسسة السلام عروضاً للمدارس عن "مواجهة النزاع المسلح"، تغطي مواضيع مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونزع السلاح والتنمية. ويبرز الاحتفال بيوم نيوزيلندا الخالية من الأسلحة النووية في ٨ حزيران/يونيه الدور الذي يؤديه البلد في الجهود الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وي طرح كتاب Peace, Power and Politics (السلام والسلطة والسياسة) تاريخاً شاملاً لمسار نيوزيلندا إلى أن أصبحت خالية من



الأسلحة النووية. ويستضيف الموقع الشبكي لمركز نزع السلاح والأمن ([www.disarmsecure.org](http://www.disarmsecure.org)) مواداً تعليمية للمعلمين والطلاب عن نزع السلاح النووي.

٢٦ - وتعكف رابطة الأمم المتحدة لشباب نيوزيلندا (UN Youth NZ) على تعزيز المواطنة العالمية بواسطة مجموعة من الفرص تشمل جولات دراسية في محكمة العدل الدولية ومؤتمرات دولية لنموذج محاكاة الأمم المتحدة. وهي تتولى تنظيم ١٧ نموذجاً لمحاكاة جمعية الأمم المتحدة في أنحاء نيوزيلندا، كما تنظم نموذجاً وطنياً لمحاكاة جمعية الأمم المتحدة مدته ٤ أيام، يجتذب في كثير من الأحيان نحو ٢٥٠ مندوباً. ويُحَثُّ الشباب على إجراء تقييم ناقد لمسائل من قبيل استخدام التكنولوجيا النووية والأسلحة النووية. وتنظم رابطة الأمم المتحدة أيضاً اجتماعات عامة لتشجيع نزع السلاح النووي.

٢٧ - وتعد منظمة Peace Movement Aotearoa (حركة السلام في أوتياروا) منبراً للتواصل بشأن مواضيع السلام على الصعيد الوطني. وهي تستضيف موقعاً شبكياً شاملاً ([www.converge.org.nz/pma/](http://www.converge.org.nz/pma/)) يعرض وثائق الأمم المتحدة وغيرها من الوثائق المتعلقة بترع الأسلحة التقليدية والنووية. وهي تعزز الأنشطة المقامة للاحتفال بيوم منطقة المحيط الهادئ المستقلة الخالية من الأسلحة النووية، ويوم الأمم المتحدة الدولي لإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ويوم الأمم المتحدة الدولي للسلام، واليوم العالمي للعمل بشأن الإنفاق العسكري، ويوم الهدنة، والذكرى القوية للحرب العالمية الأولى، وحملة وقف الآلئين القتلة.

٢٨ - وتستعين منظمة UNFOLD ZERO (محفل الأمم المتحدة لتعزيز مفاوضات نزع السلاح النووي) ([www.unfoldzero.org](http://www.unfoldzero.org)) بمكالمات التداول بالفيديو والبريد الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي في تثقيف المنظمات غير الحكومية في نيوزيلندا بشأن مبادرات الأمم المتحدة لترع السلاح. وتتولى منظمة Abolition 2000 Global Network to Eliminate Nuclear Weapons (الشبكة الدولية لإزالة الأسلحة النووية) إعلام المنظمات غير الحكومية بمبادرات إزالة الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم من خلال فيسبوك وموقعها الشبكي ([www.abolition2000.org](http://www.abolition2000.org)) والرسائل الإخبارية.